مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية

د. بلحمري خيرة*

د. حفصي بونبعو ياسين**

الملخص:

في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم، سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي مست بشكل كبير القارة الأوروبية سنة 2008، إضافة إلى الدول المصدرة للنفط بعد انهياره في الأسواق العالمية كالجزائر، فقد أدركت العديد من الدول ضرورة حتمية لتنمية وتطوير القطاع السياحي، لذا أصبح هذا القطاع من أهم القطاعات بالنسبة للاقتصاد القومي، وهذا عن طريق جلب العملة الصعبة وزيادة الدخل القومي والمساهمة في القضاء على البطالة بتوفير مناصب عمل، فضلا عن مساهمتها في تحسين وضعية ميزان المدفوعات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف المشاريع السياحية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات الدالة: القطاع السياحي، أهمية القطاع السياحي، الإيرادات السياحية، القطاع السياحي في الجزائر.

Résumé: Au vu des transformations économiques touchant les pays du mandes entier, qu'ils soient développés ou dit émergents, particulièrement après la crise mondiale qui a secoué le continent européens en 2008, ainsi que l'effondrement des prix du pétrole pour les pays exportateurs des hydrocarbures à l'instar de l'Algérie, de nombreux pays ont pris conscience de la nécessité du développement de secteur du tourisme, qui est devenu parmi les secteurs les plus importants pour l'économie nationale, et ce, sachant qu'il contribue à l'élimination du chômage en offrant des postes de travail, l'amélioration de l'état de la balance des paiements, et la captivation des capitaux étrangers dans divers projets touristiques, choses qui permettent le développement économique et social.

Mots clés: le secteur du tourisme, l'importance du secteur du tourisme, les recettes du tourisme, le secteur du tourisme en Algérie.

* د/ خيرة بلحمري، أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر.

** د/ حفصي بونبعو ياسين ، استاذ محاضر قسم ب، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر.

المقدمة:

أصبحت السياحة ثروة ذات قيمة عالمية للعديد من الدول و بدأت بوضع استراتيجيات لتطوير و تفعيل صناعة السياحة من خلال استغلال العوائد من العملات الصعبة و توفير الوظائف للاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال خلق مناصب الشغل بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذا دوره في تنشيط و تفعيل الاستثمار من خلال تطوير و تنمية المناطق السياحية عن طريق الاهتمام بالمرافق الطبيعية، وتقديم برامج سياحية بخدمات ذات نوعية عالية، فظلا عن امتلاك وسائل متطورة للترويج السياحي، وهذا لاستمرارية المد السياحي، الذي من شأنه إطالة فترة إقامة السياح.

لم تعد السياحة اليوم مجرد نشاط ترفيهي للإنسان ينحصر بين المأكل و المشرب و التنزه فقط، بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، الأمر الذي يستدعي العمل على كيفية استغلال الإمكانيات السياحية لكل دولة. على غرار الجزائر التي تتمتع بجملة كبيرة من المقومات السياحية الطبيعية من الموقع الجغرافي واعتدال المناخ خلال فصول السنة، شريطها الساحلي الذي يمتد إلى أكثر من 1200 كلم، جبال، ثلوج، غابات، مواقع أثرية، تاريخية، حمامات معدنية وصحراء شاسعة، مما يؤدي إلى تنوع الطلب السياحي ، هذه المقومات تمثل شروط محفزة لتنمية سياحية تعود عليها بمردود اقتصادي وتوظيف عدد معتبر من اليد العاملة، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر يكشف التفاوت الكبير في مداخيل هذا القطاع، وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، ونسبة التشغيل مقارنة مع الدول الرائدة في الميدان بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، مما يثبت عجز القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن الأزمة البترولية تعتبر منعطفا حرجا يحتم تغير اتجاه السياسة المتبعة و التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع مبني على مجموعة من المقومات في إطار تنويع الصادرات، لتلبية حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق ترشيد استغلال مختلف الموارد السياحية التي تحوز عليها الجزائر، ولإدراك هذا الأمر يستوجب الوقوف على مختلف المقومات لمختلف القطاعات من بينها القطاع السياحي.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر و كيف يمكن تفعيله في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟**

من الإشكالية تتمخض الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تمتلك الجزائر مقومات سياحية تمكنها من الاعتماد على هذا القطاع كمصدر للثروة؟
- هل يمكن تنمية الاقتصاد الوطني بالاعتماد على القطاع السياحي؟
- ما هي العراقيل التي تعترض هذا القطاع و تحول دون تطوره؟
- ما هي الآليات التي يمكن اقتراحها من اجل تنمية القطاع السياحي للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني؟

و سنحاول معالجة الإشكالية و الأسئلة الفرعية من خلال النقاط التالية:

أولا: مفهوم السياحة

ثانيا: مقومات القطاع السياحي في الجزائر

ثالثا: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

رابعا: أثر القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

خامسا: معوقات القطاع السياحي في الجزائر

سادسا: الآليات المقترحة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر لتنمية الاقتصاد الوطني

أولا: مفهوم السياحة: لقد تغير مفهوم السياحة بتطور الزمن أين ظهرت عوامل جديدة ارتبطت بهذه الظاهرة، لذا سنتناول التعريفات المختلفة للسياحة.

1- مفهوم السياحة لغة: في لغة العرب السياحة متكونة من ثلاثة أحرف أساسية وهي "السين"، "الياء"، و"الحاء" فكلمة "السيح" معناها الجاري على وجه الأرض، ومن هذه الكلمة نقول ساح يسيح وسياحا، أي إذا جرى على وجه الأرض[1]. وساح الرجل في الأرض، يسيح سياحة، إذا ذهب وضرب في الأرض وتنقل من مكان إلى آخر، فالسائح إذا لفظ يطلق على الرجل الذاهب في الأرض، وهو لا يدري متى ينتهي به المقام[2]. أما في اللغات الأجنبية[3]، فالسياحة مشتقة من كلمة "Tour" التي تعني باللغة الإنجليزية "جولة"، ويقصد بها الجولات الكبرى التي كان يقوم بها الأرستقراطيون الإنجليز، ولاسيما الشباب منهم حول القارة الأوروبية وإلى فرنسا على الخصوص من أجل المتعة والتثقف. وبعد ذلك ظهر مصطلح "Tourist"، ويقصد به الشخص الذي يقوم بالجولة، ثم جاء مصطلح "Tourism" الذي يعني العمل المتعلق بإعداد نشاط الإجازات للسائحين أو الممارسة المتعلقة بالسفر من أجل المتعة في الإجازات[4].

2- السياحة في المفهوم الحديث: بدأت الأفكار في تحديد مفهوم ظاهرة السياحة مع بداية القرن العشرين، فأول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني "جوبير فرديلر" "Guyer Freuller" وذلك في عام 1905، حيث عرف السياحة بأنها "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة، وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة، وأيضا إلى تطور الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، حيث كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أوصغيرة كانت وتقدم وسائل النقل"[5].

أما السويسري "جلاكسمان" في عام 1935، فقد عرف السياحة على أنها فروع العلاقات المتبادلة والتي تنشأ بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان". فقد ركز هذا التعريف على العلاقات الاجتماعية بين الشخص الزائر والسكان الأصليين المقيمين في البلد[6].

وقد تناول كل من "هوزكر وكرافت" "Hunziker et Kraft"، وهما من رواد البحوث السياحية عام 1943 على أن "السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين، وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل سواءا كان عملا دائما أو مؤقتا"، وقد اعتمد هذا التعريف من طرف الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين، وقد فرق بين السائح والمهاجر[7].

وقد عرفها "بيتر جورج" عام 1970 على أنها "نشاط شديد الحساسية نتيجة لتدخل العوامل السياسية في ظل السيطرة الحكومية السائدة للدولة المضيفة"، وهذا التعريف يوضح صورة لأحد الأبعاد الكثيرة للسياحة، وهو البعد السياسي الذي لا يمكن إغفاله، خاصة في البلاد المستقبلة للسائحين، وذلك لآثاره المباشرة على نمط السياحة في هذه البلاد"[8].

3- تعريف المنظمة العالمية للسياحة سنة 1993: فقد عرفتها على أنها "أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والإقامة في مناطق خارج إقامتهم المعتادة، لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، وهذا لقضاء عطلة أو لأغراض أخرى"[9] .

4- مفهوم السائح: عرفه الإتحاد الدولي لمنظمات السفر على أنه الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته لمدة 24 ساعة أوتزيد، ونتيجة للنمو الذي عرفته السياحة وتعقد أوجهها ونظرا للمشاكل التي واجهت لجنة الأمم المتحدة للإحصاء في تجميع المعلومات حول السياحة، فقد لجأت هذه الأخيرة في اجتماعها المنعقد في سنة 1963، إلى تعريف آخر وهو "إن كلمة زائر تصف الشخص الذي يزور بلد غير بلد إقامته لأي غرض كان عدا العمل المأجور في البلد المضيف"[10].

ثانيا: مقومات القطاع السياحي في الجزائر: يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- مقومات طبيعية: تتنوع الإمكانيات الطبيعية السياحية الجزائرية بين الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس والصحراء بالإضافة إلى الساحل.

أ- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب وموريتانيا، ومن الجنوب النيجر ومالي، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم مربع، تحتل الجزائر موقعا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وقد جعلها هذا الموقع ملتقى الحضارات المختلفة التي تعاقبت عليها والتي شكلت موروثا تاريخيا وحضاريا متنوعا[11].

ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين قارتي أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا[12].

ب-المناخ: يمكن أن نميز في الجزائر بين منطقتين طبيعيتين من حيث المناخ وهما كالآتي[13]:

المنطقة الشمالية: تقدر مساحتها 40 ألف كلم مربع، ويرتكز فيها 90 % من مجموع سكان الجزائر، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية، ويتميز مناخ المنطقة الشمالية بما يلي:

- **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، يتميز بدرجات حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل وتقارب 18 درجة مئوية، أما في شهر جويلية وأوت فتصل درجة الحرارة إلى أكثر من 30 درجة مئوية.

مناخ الإستبس: يغطي الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحدار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف، المتميز بالظروف القارية والفوارق الحرارية الشهرية، الهضاب العليا شبه جافة مناخها قاري يتميز بفصل بارد وأحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث يسجل درجات حرارة معدومة وأحيانا سالبة في بعض المناطق، بقية الأشهر تتميز بالحرارة والجفاف بدرجات تتجاوز 30 درجة مئوية، أما الهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاما فلا تزيد عن 400ملم/سنة.

–المنطقة الجنوبية: مساحتها 2 مليون كلم^2، وهي عبارة عن قاعدة صحراوية، يسودها مناخ صحراوي يتميز بموسم طويل وحار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، حيث تصل درجات الحرارة إلى أكثر من 40^0، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

2– مقومات تاريخية: نذكر منها ما يلي.

أ– حي القصبة: يقع في الجزائر العاصمة، يعود تشييده إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي، ويشتهر هذا المعلم بهندسته المعمارية البارعة من حيث القيمة الجمالية والقيمة العملية[14].

ب– التاسيلي: يعتبر من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وقد تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو للتراث العالمي سنة 1982م[15].

ت– تيمقاد: تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان سنة 100 للميلاد، تتواجد شرق ولاية باتنة، يقام كل سنة مهرجان دولي للموسيقى والتراث لمدة 15 يوم.

ث– جميلة: تقع على بعد حوالي 50 كلم شمال مدينة سطيف، وهي من أقدم المدن الرومانية في الجزائر.

ج– قلعة بني حماد: تقع بولاية المسيلة، تأسست سنة 1007 للميلاد، وكانت عاصمة للدولة الحمادية.

ح– منطقة أدرار: هذه المنطقة سياحية بالدرجة الأولى لما تحتوي عليه من مناظر طبيعية و آثار قديمة.

خ– منطقة إيليزي: مصنفة كتراث عالمي لليونسكو منذ سنة 1982.

د– منطقة تمنراست: تحتوي هذه المنطقة على الحديقة الوطنية التي أنشئت سنة 1987، والتي تتميز باحتوائها على حيوانات و نباتات نادرة و نقوش على الصخور تعود للقرون الماضية.

ذ- واد ميزاب: صنفت هذه المنطقة ضمن التراث العالمي بما يخص كذلك الجانب التاريخي و الحضاري و الهندسي الذي يشمل مدن مثل: بني يزقن، بونورة، مليكه، بستان النخل.

ر- تيبازة: تقع غرب الجزائر العاصمة، وهي من المدن الرومانية القديمة، تتميز بطول شريطها الساحلي، كما تتميز بكثافة غاباتها لذا تعتبر من أهم المدن السياحية في الجزائر.

ز- جامع كتشاوة: يقع بالجزائر العاصمة، بناه الأتراك منذ أربع قرون خلت.

س- الجامع الكبير: شيد نهاية القرن الحادي عشر للميلاد، ويعد من أكبر مساجد الجزائر العاصمة.

ش- المتحف الوطني سيرتا: يقع بمدينة قسنطينة، يعتبر من أقدم المتاحف الجزائرية تم إنشاؤه سنة 1852م، ويعتبر كنواة تجمع فيه كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري[16].

ص- متحف باردو: يوجد بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب إثنوغرافيا، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.

ض- متحف الجهاد: يقع بالجزائر العاصمة يحفظ كل ما يتعلق بتاريخ الثورة الجزائرية من شواهد ووثائق.

ط- المتحف الوطني للفنون الشعبية: يقع بالجزائر العاصمة، يضم معروضات وتقاليد وفنون شعبية.

ظ- المتحف الوطني للفنون الجميلة: يقع بالجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفنون العصرية.

ع- المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعلوم الطبيعة.

غ- متحف هيبون: يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة الرومانية.

3- مقومات مادية: تتطلب التنمية السياحية توفر مجموعة من الهياكل القاعدية لاستغلال الموارد السياحية.

أ- النقل: تمثل شبكة المواصلات أحد أهم العوامل الهامة والمأثرة في التنمية السياحية، وأهم هذه الشبكات:

-الطرقات البرية: يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452 كلم، تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية، حيث يصل طولها حوالي 96684 كم موزعة كما يلي[17]:

-الطرق الوطنية حوالي 28275 كلم، الطرق الفرعية الولائية 23926 كلم، الطرق البلدية 57251 كلم.

-السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 4500 كلم، منها أكثر من 300 كلم مكهرب، وتغطي خدمات النقل بالسكك الحديدية حوالي 45% من نقل المسافرين، وحوالي 9,8 % من مجموع معاملات البضائع[18].وأصبحت هذه الشبكة اليوم تعيش مرحلة العصرنة، وخاصة بالنسبة للخطوط المتوسطة، إضافة إلى الترامواي والميترو،رغم كل هذا تبقى خدمات السكك الحديدية غير كافية لمساحة الجزائر الشاسعة.

-النقل الجوي: تقتصر الجزائر على شركة نقل جوية وطنية وحيدة وهي الخطوط الجوية الجزائرية ، والتي تغطي 96400 كلم، بالإضافة إلى ما يزيد عن 120 رحلة داخلية وخارجية منتظمة يوميا، فالجزائر تغطي45% من السوق الخارجية التي تنطلق من الجزائر نحو 35 محطة دولية، وقد بلغ عدد المسافرين 3.5 مليون مسافر سنة 2015. إضافة إلى ذلك تتعامل الجزائر مع مجموعة من شركات الطيران الأجنبية.

–النقل البحري: العمل البحري في الجزائر يعتمد على 13 ميناء للعديد من الخدمات، كالتجارة والصيد البحري ونقل المسافرين، إضافة إلى ميناءين متخصصين في المحروقات، إضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه. للإشارة فإن التبادلات التجارية الدولية في الجزائر تعمل أساسا عن طرق البحر، تضمنها مؤسسات متخصصة في نقل السلع، وأهم هذه الموانئ الجزائر، وهران، عنابة وجن جن، التي تضمن 75% من الملاحة[19].

ب– الاتصالات: تغطي الشبكة الهاتفية 96% من الطاقات المنجزة ذات الطابع الأوتوماتيكي، إلى جانب تعميم النظام الرقمي كما عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف و شبكة الإنترنت سهلة المنال، أسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين والمستعملين[20].

ثالثا: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر: أهم مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر، مبينة فيما يلي:

1- **تطور طاقات الإيواء:** تمثل طاقات الإيواء، أحد أهم المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم واهتمام الدولة بالقطاع السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت حظيرتها الفندقية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لإستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، وفيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر من 2008 إلى 2015، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (01) : تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008– 2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفنادق	1105	1110	1122	1125	1136	1176	1186	1198
عدد الاسرة	86642	88694	92377	94021	96497	98804	99852	101030

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

الشكل التالي يوضح بدقة طاقات الإيواء في الجزائر من سنة 2008 إلى سنة 2015:

شكل رقم (01): تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008– 2015)

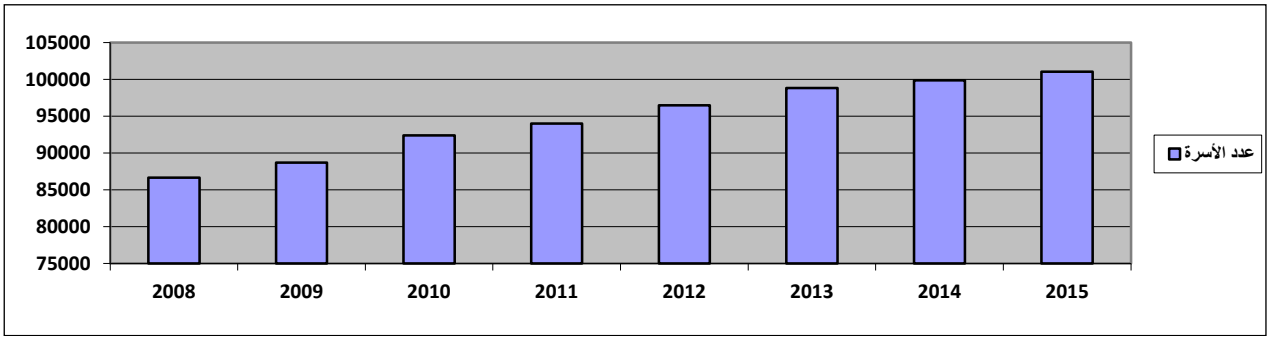

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن طاقات الإيواء في الجزائر في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث أن عدد الأسرة كان 86642 سرير سنة 2008، ليرتفع إلى 92377 سرير سنة 2010، ثم إلى

98804 سنة 2013 ليصل عدد الأسرة إلى 101030 سرير سنة 2015، أي زيادة بأكثر من 14300 سرير خلال 7 سنوات، غير أن هذا العدد يعتبر قليل جدا مع متطلبات القطاع السياحي.

2- التدفقات السياحية (دخول السياح إلى الجزائر)

بما أن أهم مؤشر حقيقي يبرز مكانة القطاع السياحي في العالم هو عدد السياح الوافدين إلى البلد، تشير التقارير أن حصة الجزائر من السياحة الدولية لا تزال ضعيفة جدا، فقد بلغ عدد السياح سنة 2015 نحو 2672531 سائح، في الوقت الذي كان فيه عدد السياح في العالم يتجاوز المليار سائح مع العلم أن أكثر من 60% من السياح الوافدين إلى الجزائر عبارة عن زيارة الجزائريين المقيمين في الخارج لوطنهم، وحسب معايير المنظمة العالمية للسياحة، فهم سياح في بلدهم الأصلي ويعتبرون سياح أجانب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): توافد السياح إلى الجزائر للفترة (2008- 2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الأجانب	556 697	655 810	654 987	901 642	981 955	964 153	940 125	975 234
الجزائريين المقيمين بالخارج	1 215 052	1 255 696	1 415 509	1 493 245	1 652 101	1 768 578	1 361 248	1 697 297
المجموع العام	1 771 749	1 911 506	2 070 496	2 394 887	2 634 056	2 732 731	2 301 373	2 672 531

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

سوف نتطرق إلى الحركة السياحية القادمة إلى الجزائر بشكل أوضح في الشكل التالي.

شكل رقم (02) : توافد السياح إلى الجزائر للفترة (2008- 2015)

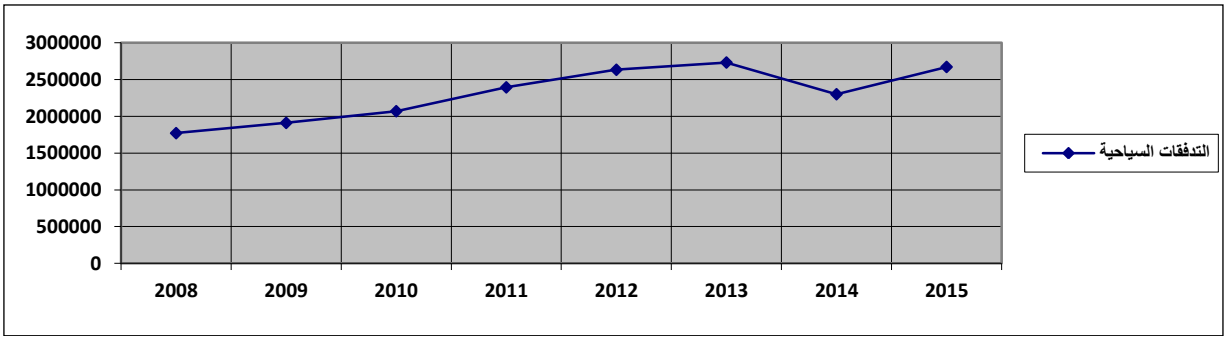

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن التوجه الجديد نحو السياحة الخارجية، قد بدأ يعطي ثماره في مجال التدفقات السياحية الأجنبية نحو الجزائر، بحيث سجل سنة 2008 قدوم 1771749 سائح موزعين ما بين السياح الأجانب، الذين بلغ عددهم 556697 سائح والجزائريين المقيمين في الخارج، الذين بلغ عددهم 1215052 زائر، ليرتفع العدد إلى حوالي 2672531 سائح سنة 2015 يتضمن 975234 سائح أجنبي و 1697297 جزائري مقيم بالخارج.

رابعا: أثر القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

بعد تقديم مؤشرات القطاع السياحي ، نقوم بتقديم أثر القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

1-**أثر القطاع السياحي في التشغيل**: من خلال الجدول التالي يتضح مستوى التشغيل في القطاع السياحي.

جدول رقم (03): تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008– 2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	320000	370000	420000	420000	430000	450000	470000	473200

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

عدد العمال في القطاع السياحي موضح بشكل أدق في الشكل التالي.

شكل رقم (03): تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008– 2015)

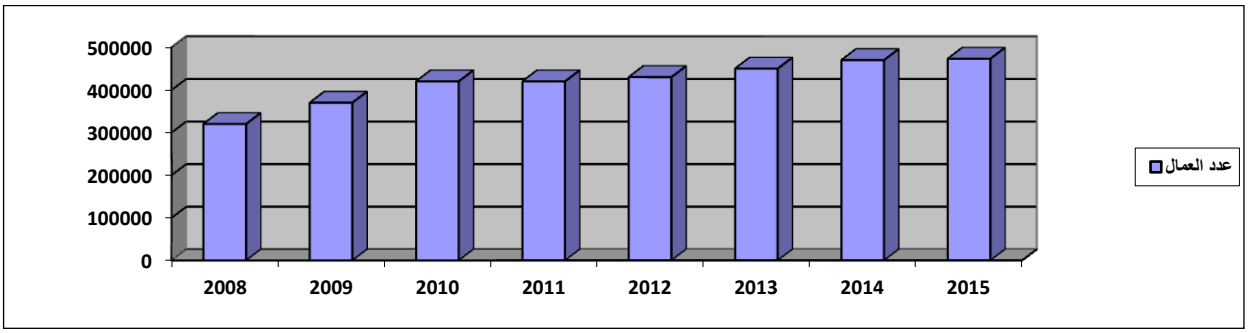

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد العمال في القطاع السياحي، بلغ أكثر من 470 000 منصب عمل سنة 2015، في حين لم يكن يتعدى 320 000 عامل سنة 2008، ويرجع هذا إلى الجهود المبذولة في إنشاء المشاريع السياحية. إلا أن مساهمة القطاع السياحي في التشغيل والمقدرة بحوالي 03%، منحت للجزائر المرتبة الأخيرة ضمن الدول العربية.

2- **مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي**: تساهم السياحة بقدر وافر في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول، وهذا ما جعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية، على عكس ذلك، نجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (04): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2008– 2015)

الوحدة (%)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في PIB	2,05	2,30	2,30	2,40	2,60	2,65	2,72	2,96

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

من خلال الجدول، يتضح أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي لم تتعد 2.96 %، وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض الدول الأخرى، حيث تساهم السياحة في تونس على سبيل المثال بحوالي 07% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى حدود 10 %.

3- مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات

تشكل السياحة إحدى القطاعات الأساسية لتصدير الخدمات، حيث بلغت المبادلات السياحية الدولية سنة 2015 ما يقارب 1623 مليار دولار أمريكي، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2015، وعليه فان للتدفقات المالية أثر كبير في موازين المدفوعات لمختلف الدول، حيث تسعى كل واحدة منها إلى تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو على الأقل التوصل إلى إحداث توازن ما بين الإيرادات والنفقات السياحية. ويوضح الجدول التالي الإيرادات والنفقات المالية التي حققتها الجزائر من هذا القطاع.

جدول رقم (05): إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008– 2015). الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفقات	394	470	500	490	520	545	580	523
الإيرادات	300	330	400	430	470	495	510	485
الرصيد	-94	-140	-100	-60	-50	-50	-70	-38

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

الإيرادات والنفقات المالية المحققة، يظهرها الشكل التالي بأكثر وضوح.

شكل رقم (04): إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008– 2015) الوحدة: مليون دولار

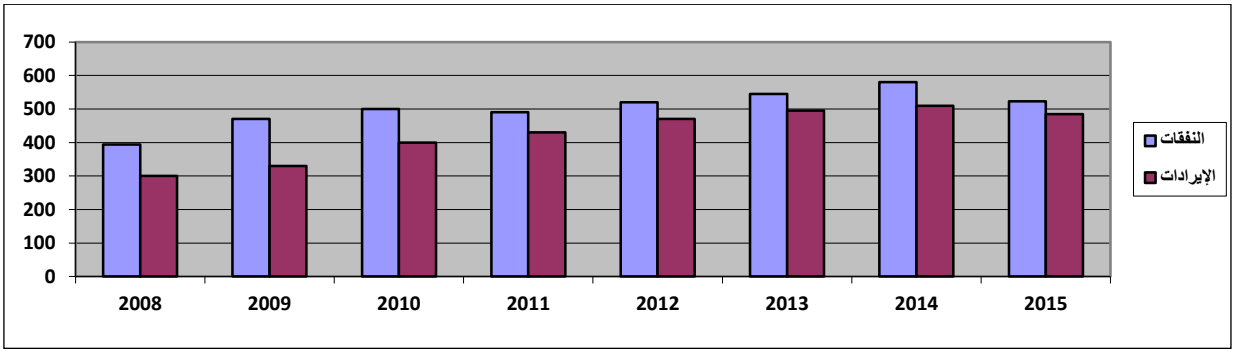

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الشكل والجدول أعلاه، نستنتج أن تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 عرف نموا متزايدا، لكن هذا التطور الإيجابي في الإيرادات لا يعني شيئا، إلا إذا تمت مقارنتها مع النفقات، بحيث أن قيمة النفقات السياحية كانت أكبر من الإيرادات خلال هذه الفترة، مما انعكس سلبا على الرصيد السياحي، إذ بلغ سنة 2015 عجز بـ 38 مليون دولار.

خامسا: معوقات القطاع السياحي في الجزائر

تم إحصاء عدة نقائص تعيق تنمية القطاع السياحي في الجزائر وهي كالتالي:

1- معوقات متعلقة بالتسيير للقطاع السياحي: العراقيل المتعلقة بالتسيير للقطاع، تتمثل فيما يلي[21]:

- عدم امتلاك مديريات السياحة للولايات لإستراتيجية التنمية السياحية على مستوى أقاليمها، ودور محدود في المراقبة والمتابعة لحاملي المشاريع؛
- عدم تولي مديريات السياحة بتوزيع الخرائط السياحية والمطبوعات الإعلامية؛
- عدم تحكم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية في العقار.
- غياب رؤية للشركاء الفاعلين في ميدان تسيير الإستراتيجية السياحية؛
- عدم وجود شباك وحيد بالنسبة لحاملي المشاريع، سواء كانوا متعاملين أو مستثمرين؛

2- معوقات متعلقة بالعقار: يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي، لصعوبة الحصول عليه، نظرا لتعدد ملكية نفس الوعاء العقاري، سواء كانت ملكية خاصة أو ملكية عامة، ضف إلى ذلك فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار السياحي في الجزائر، مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 % إلى 30 % من رأس مال المستثمر[22].

إضافة إلى ذلك فإن العقار السياحي يواجه عدة عقبات أهمها ما يلي[23]:

- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المناطق السياحية؛
- تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال وغياب قواعد العمران، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية؛
- تعرض العقار السياحي للمضاربة، وذلك بالأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي، وانتشار البنايات الفوضوية في المناطق السياحية.

3- معوقات إدارية وقانونية:هناك عدة عراقيل إدارية وقانونية تواجه القطاع السياحي نذكر منها ما يلي[24]:

أ- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية: إن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل من 5 إلى 9 مراحل إدارية، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة وانتشار الفساد في تطبيقها، أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

ب- معوقات متعلقة بالفساد الإداري وغياب الشفافية: إن ظاهرة الفساد الإداري تؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار للصعوبات وكثرة العراقيل، وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي، هذه المظاهر تؤدي إلى ظهور ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة، فيكون الفساد صغيرا من حيث الحجم عندما يكون

منتشرا لدى صغار الموظفين والمسئولين الحكوميين على المستوى المحلي، ويكون الفساد كبيرا عندما يقوم مسئولون سياسيون كبار باستعمال الأموال العمومية لصالحهم، بالإضافة إلى الحصول على رشاوى كبيرة عند إبرام الصفقات والعقود[25].

4- معوقات اقتصادية: تتمثل المعوقات الاقتصادية وفقا لما يلي:

أ- غياب تمويل المشاريع السياحية: إن غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، يعتبر عامل رئيسي في نقص الاستثمارات السياحية، إذ أن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، كونه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، بحيث يفتقر إلى الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك، من خلال الاعتماد على الطرق التقليدية لتسيير البنوك، مع هيمنة القطاع العمومي على البنوك[26].

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار السياحي يتميز بنوع من الخصوصية منها:

- تتعدد مجالات الاستثمار السياحي، بحيث تشمل البناء والفنادق والطرق والمطاعم ومراكز الاستشفاء، ومراكز الرياضة، والقرى السياحية، بالإضافة إلى المشاريع الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحية؛
- طول مدة تنفيذ المشاريع السياحية، بحيث تفوق في بعض الأحيان 05 سنوات؛
- طول الآجال الخاصة بمردودية المشاريع، بحيث تمتد إلى 03 سنوات انطلاقا من سير المشروع.

ب-غياب الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية: لا تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على تقديم الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية، وإنما تعتمد على سياسة تقديم الحوافز العامة، وبالتالي فهي تفتقر إلى التخصيص في القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس والمغرب يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر إيجابا على الاستثمارات السياحية بها[27].

5- معوقات متعلقة بأداء الجماعات المحلية: تواجه الجماعات المحلية عدة عراقيل، خاصة التي تقع في دائرتها مواقع سياحية هامة، ومن أهم هذه العراقيل نجد:

- محدودية الموارد البشرية، إذ أن تطبيق أي سياسة تنموية يتطلب توافر موارد مادية وبشرية كافية للتمكين من تجسيدها على أرض الواقع؛
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل من أهمية السياحة في ظل نقص الموارد المالية المخصصة للقطاع السياحي؛
- عدم اهتمام الجماعات المحلية بأمر السياحة، خاصة البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها، وقد يكون عدم الاهتمام مرده إلى افتقار الجماعات المحلية إلى الوسائل اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية الأساسية لتلك المنطقة؛

- ضعف البنى التحتية على المستوى المحلي، إذ تفتقر الجماعات المحلية للمرافق الأساسية لتقديم الخدمات، وغياب الطرق وغيرها من المرافق الأخرى التي تعمل على جذب السياح للمنطقة؛
- غياب دور المجالس المحلية المنتخبة في لعب دورها كما ينبغي، والقيام بإدراج التنمية السياحية ضمن أولويات التنمية المحلية، خاصة لدى الجماعات المحلية التي تملك مؤهلات سياحية.

6- معوقات أخرى: إضافة إلى ما تم ذكره، هناك معوقات أخرى أهمها ما يلي[28]:

أ- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين: تتمثل فيما يلي:

- نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات العرض السياحي للامتياز؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية وخاصة في الفنادق.

ب- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية: تتمثل فيما يلي:

- المواقع السياحية بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية؛
- غياب التشاور حول الأمور الأساسية، وتجاوب ضعيف مع حقائق الميدان؛
- عدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

ت- طاقات الإيواء غير كافية وذات نوعية سيئة: تتمثل فيما يلي:

- عجز في طاقات الاستقبال، والهياكل الفندقية وأماكن الإطعام ذات النوعية والأصالة؛
- هياكل الإيواء قديمة وذات نوعية رديئة، وبأسعار مرتفعة ؛
- عدم استجابة معظم الفنادق للمعايير الدولية، بحيث توجد 10 % فقط تستجيب لهذه المعايير.

ث- غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق بالنسبة لوكالات الأسفار: تتمثل فيما يلي:

- خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم؛
- عدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة، مع غياب مخطط للتكوين المستمر؛
- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل، قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات؛
- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية، والتي هي في تحول مستمر.

ح- ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية: تتمثل فيما يلي:

- غياب الأعمال والخدمات الجذابة التي تبرز المنتجات المحلية؛
- خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين، وذات نوعية أقل للمنافسة الإقليمية والدولية؛
- غياب النظافة والصيانة للفضاءات العمومية والخاصة.

خ- ضعف تغلغل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي: تتمثل فيما يلي:

- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛
- التدفق الضعيف للإنترنيت وعدم كفاية مواقعها؛

ج- ضعف نوعية النقل وتدني خدماتها: تتمثل فيما يلي:

- سوء الربط الجوي للجنوب، وانعدام التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج؛
- ضعف خدمات كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، إضافة إلى التسعيرة المبالغ فيها.

د- نقص الأمن : تتمثل فيما يلي:

تعتبر سلامة السياح من الأسس التي ترتكز عليها أي سياحية ناجحة، ولهذا يجب أن تكون سلامة السائح أحد الأهداف الأساسية التي يتعين على الخطط والقوانين السياحية أن تسعى إلى تحقيقها، حيث أن المشاكل المتعلقة بسلامة وأمن السياح سواء كانت حقيقية أو متوقعة تؤثر سلبا على سمعة وصورة البلد المستقبل للسياح[29].وبخصوص الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالقطاع السياحي، يمكن أن نميز ما يلي:

- نقص الأمن بكل أنواعه (الأمن الصحي، الغذائي، الاضطرابات .....إلخ) ؛
- عدم اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية المواقع السياحية من العمليات الإجرامية؛
- عدم مراقبة ومتابعة العناصر المشبوهة، والتي تخطط للإيقاع بالسياح وخاصة أثناء الليل.

ر- تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية: تتمثل فيما يلي:

- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات والدخول؛
- طريقة تسيير غير متكيفة مع السياحة العصرية؛
- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

ز- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر: تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي؛
- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة، ولا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث؛
- ضعف الاتصال الداخلي والخارجي للتعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة؛
- عجز في الإعلام والاتصال، مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق؛
- غياب أنشطة إعلامية، ونقص المشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج؛
- أدوات الإشهار غير كافية، وغير متكيفة مع التسويق الجواري.

سادسا: الآليات المقترحة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر لتنمية الاقتصاد الوطني: إن الأهداف المنتظرة من القطاع السياحي، تتمثل في التوصل إلى رفع الطلب على السياحة الجزائرية، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الموارد المالية بالعملة الصعبة وزيادة نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل، لذا سيتم التطرق إلى بعض الآليات التي قد تساهم في ترقية القطاع السياحي، وهذا لدعم الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار المحروقات.

1- تنظيم وتأطير النشاط السياحي: تحديد القواعد التي يلتزم بها جميع الأطراف المعنية بالسياحة، وفقا لمايلي[30]:

أ- **تحديد قواعد التهيئة السياحية:** يجب على الدولة أن تقوم بما يلي:

- تثبيت حدود التهيئة السياحية، التنمية وقدرات التحمل الإقليمي والبيئي لكل مشروع؛
- الحرص على الطابع المتكامل للتهيئة وإدراجها في الأقاليم؛
- الحرص على التهيئة في العمق بالنسبة لأقطاب الاستجمام البحري؛
- تحديد موقع كل قطب سياحي وتعريف الفروع.

ب- **توحيد الإجراءات على جميع الفاعلين في القطاع السياحي:** عن طريق الإعلان عن مسعى موحد لجميع المستثمرين في القطاع، كما يجب الالتزام بشروط مسبقة في كل مشروع والمتمثلة فيما يلي:

- إعداد دراسة عن الانعكاسات المحتملة للمشروع؛
- تحديد المفهوم المطور بالنسبة للمشروع؛
- اشتراط مخطط توجيهي لمشروع الاستثمار؛
- الضمان المالي الضروري لكل مشروع مع إشراك بنك من الدرجة الأولى؛
- اشتراط مخطط الأعمال بالنسبة لكل مشروع.

2- **ضمان توفير وتسهيل الخدمات السياحية:** لتنمية القطاع السياحي يجب ضمان توفير الخدمات والتسهيلات السياحية، ويتم ذلك من خلال ما يلي[31]:

- خدمات وتسهيلات المعلومات السياحية؛
- خدمات وتسهيلات الوكالات السياحية؛
- خدمات وتسهيلات البنية التحتية؛
- خدمات وتسهيلات خاصة بالإطعام والإقامة؛
- خدمات وتسهيلات أمنية.

فيما يخص البنية التحتية، فقد كشف تقرير التنافسية العالمية لسنة 2013، والذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الجزائر تحتل المرتبة 106 عالميا، وهي مرتبة متأخرة قياسا إلى إمكانيات الجزائر[32].

3- **إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة:** أنشئت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة سنة 1998، للمهام التالية[33]:

- إنجاز الدراسات وتهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي؛
- إدراج مهام الهندسة الفندقية والسياحية، وتطوير خدمات الدراسات والاستشارات لصالح المتعاملين والمستثمرين؛
- التكفل بمهام تثمين القدرات السياحية، بالسهر على انسجام كافة الأنشطة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية؛
- تكوين احتياطات عقارية، والتحكم في كافة الإنجازات المسندة إليها.

تسمح هذه المهام للوكالة الوطنية للتنمية السياحية في التحكم في كافة مناطق التوسع السياحي، وبالمبادرة بكل عمل يرمي إلى ضمان تنافسية العرض السياحي الوطني.

لكن في الواقع، ولأسباب مختلفة لم تتوصل بعد هذه الوكالة إلى التحكم في المهام المنوطة بها، وهي تقوم في الوقت الراهن، بدور ثانوي لم تنشأ من أجله، بحيث تكتفي بالإشراف فقط، لذا يجب إعادة الاعتبار لهذه الوكالة وذلك بدعمها ماديا وبشريا وتوجيهها إلى التكفل بالمهام التي أنشئت من أجلها.

4- تهيئة وتطوير الموارد البشرية: نظرا للمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم في بيئة الأعمال، أصبح من الضروري على المؤسسات السياحية تطوير أداء مواردها البشرية، بهدف مواجهة هذه التحديات، باعتبار أن عائد الاستثمار في تنمية الموارد البشرية يفوق عائد الاستثمار المادي، وهذا التطوير يكون داخل وخارج المؤسسة، ولعل من أهم مجالات الاستثمار في تنمية العنصر البشري ما يتعلق بالتعليم والتدريب، كون الاستمرارية في التعليم والتدريب منهجا ضروريا لتنمية الموارد البشرية وتحقيق أفضل النتائج[34].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قدرات التكوين في الجزائر غير كافية، خصوصا مع الإعتمادات الممنوحة لإقامة فنادق جديدة تشمل 87 ألف سرير، علما أن سريرين اثنين يوفران منصب عمل مباشر ومنصبين غير مباشرين[35]

5- التواصل والتشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى: لترقية القطاع السياحي يجب أن يكون هناك طابع من التواصل والتشاور بين مختلف هياكل القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار منطق كل قطاع، ويمكن تلخيص أهم مجالات التشاور في الجدول التالي:

جدول رقم (06): مجالات التشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى

المجالات	التفاعل مع القطاع السياحي
التهيئة والبيئة (السكن، التعمير والمالية)	التخطيط العقاري في إطار مخطط شغل الأراضي، التحكم في الانعكاسات، تسيير الموارد والتدفقات.
الأشغال العمومية والنقل	تشييد الطرقات
الماء والطاقة	استخدام الموارد المائية ومختلف أنواع الطاقة
التعليم والتكوين المهني	تكوين المستخدمين
الصناعة التقليدية	تطوير المنتوجات وإنشاء شبكات البيع
الثقافة	إحياء التقاليد وإعادة الاعتبار للمباني مثل القصور والمواقع القديمة
الداخلية والجماعات المحلية والشؤون الدينية	استغلال التقاليد والأعياد الدينية
التجارة، الصناعة والفلاحة	تشكيل عرض مهيكل وذو نوعية

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008، ص27.

6- تشجيع الاستثمار السياحي وتكوين احتياطات عقارية

من مهام الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، تكوين احتياطات عقارية سواء كانت تابعة للأملاك الوطنية العمومية أو المملوكة من طرف الخواص، بحيث تتحصل على هذه الأراضي عن طريق الشراء أو الهبة. في حالة الشراء، يتم تحويل الأراضي العمومية لفائدة الوكالة بالتراضي بين الطرفين، أما بالنسبة للأراضي التابعة للخواص فيتم اقتناءها سواء بالتراضي بين الطرفين أو بلجوء الوكالة إلى ممارسة حق الشفعة في حالة البيع أو حق نزع الملكية في حالة الامتناع عن البيع، إلا أن الوكالة كما ذكرنا سابقا لم تتوصل بعد إلى التحكم في المهام المنوطة بها، بحيث تكتفي بالإشراف فقط، كما أنها لا تملك الموارد المالية اللازمة لاقتناء الأراضي، فلا يمكن لها انجاز البنى التحتية أو منح قطع أراضي للمستثمرين، ما دامت لم تتحصل بعد على ملكية الأرض داخل مناطق التوسع السياحي، لذا يجب منح الوكالة اعتمادات مالية مؤقتة من خزينة الدولة تمكنها من اقتناء الأراضي الواقعة في مناطق التوسع السياحي لاستعمالها في الوقت المناسب.

إضافة إلى ما تم ذكره، يجب على الدولة تشجيع الاستثمار السياحي، وهذا من خلال ما يلي[36]:

- توفير إدارة مناسبة للاستثمارات السياحية،والتركيز على البنى التحتية مع إزالة العوائق أمام المستثمرين؛

- تقديم تسهيلات لترقية الاستثمار السياحي، من خلال مرافقة المستثمرين بتقديم تسهيلات تتعلق أساسا بالقروض البنكية، والتخفيضات الضريبية، وتوفير العقار بأسعار معقولة، لتحقيق المشاريع السياحية في كل مناطق الوطن، لاسيما الهضاب العليا والصحراء، ونذكر أهم التسهيلات المقدمة[37]:

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية، وتخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 %، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25 % من هذه الضريبة؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها الخواص، باستثناء وكالات السياحة والأسفار؛

- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيض بـ 3% و 4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية، كما تستفيد عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية من نفس نسب التخفيض؛

- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛

- تطبيق النسبة المخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة؛

- الإعفاء من رسوم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، وكذا تأسيس شركات في مجال السياحة؛

- تخفيض النسبة المخفضة بالنسبة للرسوم الجمركية، فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا لمخطط نوعية السياحة؛

– من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة في الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية، من تخفيض بنسب تقدر على التوالي،ب 50 %و 80 %.

– توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

7– استكمال إنجاز مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية: خلال العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين عرف القطاع السياحي أربع مخططات لتنمية القطاع السياحي في الجزائر، ثلاث خطط عشرية متتالية. الخطة الأولى امتدت من سنة 2001 إلى2010 ، والثانية بين 2003 و2013 ، أما الثالثة من 2005 إلى2015، إضافة إلى المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، والملفت للانتباه هو المبادرات العديدة التي يقوم بها المسئولين في القطاع السياحي، إذ بمجرد دخول الخطة الأولى حيز التنفيذ حتى يتم اقتراح خطة جديدة يختلف محتواها عن مضمون الخطة السابقة لها، والغريب في كل هذه الخطط هو أنه رغم تساوي المدة الزمنية لتنفيذها إلا أن الأهداف الكمية المرسومة تختلف من خطة لأخرى، فعلى سبيل المثال، نجد أن عدد الأسرة الجديدة الواجب انجازها حسب مضمون الخطة الأولى محدد بخمسين ألف (50.000) سرير، بينما نلاحظ تغير هذا الهدف في الخطة الموالية ليصبح مائة وخمسة عشر ألف (115.000) سرير، ليرتفع نفس الهدف في الخطة الثالثة إلى مائة وثمانية وثلاثين ألف (138.000) سرير، ولكن على أرض الواقع لم يتم إنجاز ولو خطة من الخطط الثلاثة، إضافة إلى التأخر الكبير في إنجاز مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية.

ولعل السبب المباشر في تغيير محتوى ومضمون كل خطة، تتمثل في تعاقب المسئولين خلال فترة قصيرة على رأس القطاع السياحي، الأمر الذي أدى إلى استحداث نوع من عدم الاستقرار، وعدم تحديد أهداف واضحة قابلة للتجسيد، لأن تعدد الخطط التنموية للسياحة دون التوصل إلى تنفيذ ولو جزء منها، يدل في الواقع على نقص في النظرة المستقبلية وفي القناعات الضرورية لرسم سياسة وطنية مستقرة ومتناسقة، لتطوير هذا القطاع الاقتصادي، لذا يجب متابعة انجاز واستكمال مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية في الوقت المحدد.

8– نشر الوعي وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الايجابي مع النشاط السياحي: يجب العمل على نشر الوعي وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الإيجابي مع النشاط السياحي، والذي يتطلب بعض الوسائل، نذكر منها مايلي[38]:

– الإعلان والترويج من خلال إصدار الخرائط السياحية وتوزيعها على السياح أثناء دخولهم إلى الوطن؛

– تحسيس ونشر الوعي والثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع على مدى أهمية القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتهيئته لاستثمار المقومات السياحية المتاحة؛

– تثقيف العاملين في القطاع السياحي بأهمية الجودة، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية في تحسين أداء المنظمات الفندقية بشكل خاص، فضلا عن دورها في تعزيز القيم والمعتقدات والسلوكيات لدى العاملين في القطاع السياحي، عن طريق عقد دورات تثقيفية لكسب معارف وتقنيات جديدة والإطلاع على تجارب الدول المنافسة، ومن الضروري تركيز اهتمام إدارات المنشآت الفندقية على دراسة عناصر ثقافة الجودة، وما تتطلبه من بيئة ملائمة، وهو ما يعكس أهمية تحقيق برامج إدارة الجودة الشاملة، بما يعزز موقف الشركات التنافسية.

9– تبسيط إجراءات الدخول للسياح والتجهيزات السياحية: باعتبار السياحة منتج غير قابل للتصدير، بحيث تستدعي حضور السياح إلى الدول السياحية، لذا يجب على الدولة تسهيل إجراءات منح التأشيرات والدخول، لأن صعوبة وطول المدة للحصول على التأشيرة تؤدي بالسائح إلى تغيير الوجهة. إضافة إلى منح الجانب الجبائي تخفيضات حول أعباء بعض المؤسسات والمتمثلة في تطبيق نسبة مخفضة في ميدان الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة في إطار إنجاز المشاريع السياحية.

10– القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة: من بين أهداف ترقية القطاع السياحي، الحصول على إيرادات بالعملة الصعبة، والتي تمر عبر المؤسسات الرسمية والمتمثلة في الأجهزة المصرفية، لذا فانتشار السوق السوداء للعملة يعتبر من معوقات القطاع السياحي، من خلال إضعاف القيمة الحقيقية لهذا القطاع، وضعف ثقة السائح بالبلد، لذلك يجب تنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة بصورة قانونية وواضحة لغرض القضاء على هذه السوق التي تهدم الاقتصاد الوطني[39].

خاتمة:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الهامة في الآونة الأخيرة، لما له من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية في شتى المجالات، اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا وسياسيا، وأصبح قطاعا يوفر فرصا للعمل، وبذلك يساعد في حل مشكلة البطالة، ويساهم في تدفق العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال من الخارج، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي في الدول السياحية.

ومع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في ضل انخفاض أسعار البترول أصبح القطاع السياحي في الجزائر ضرورة ملحة، بل من الأهمية دعم هذا القطاع بالاستغلال الرشيد للموارد السياحية، في ظل رؤية إستراتيجية تتبناها الجهات الوصية، ويقدرها أفراد المجتمع تنطوي تحت إحداث تنمية شاملة.

نتائج الدراسة:

– رغم الإمكانيات والمؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر، إلا أنها غير مستغلة، نظرا لافتقاد الفعالية والنجاعة في السياسات أو الاستراتيجيات السياحية التي اعتمدتها الجزائر، من الاستقلال إلى يومنا هذا؛

– لم يتم تنفيذ الانجازات السياحية المبرمجة في أي مخطط من المخططات التنموية، الأمر الذي أدى إلى بقاء أجزاء كبيرة من برنامج كل مخطط عبئا على المخطط الذي يليه؛

- نقص توافد السياح إلى الجزائر، والذي يعتبر المؤشر الحقيقي لنجاح السياسة السياحية، وهذا بسبب قلة إمكانيات الاستقبال وسوء الخدمات السياحية وغلاء الأسعار في الفنادق والمطاعم؛

- مساهمة القطاع السياحي في قضايا التنمية في الجزائر ضعيفة جدا، وخاصة المداخيل من العملة الصعبة والمساهمة في توفير مناصب شغل، وهذا بسبب ضعف إنجاز الهياكل السياحية، والتدفقات القليلة للسياح؛

- عدم استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي، الذي يحكم الأنشطة السياحية والفندقية والحموية؛ بالإضافة إلى نقص التشاور ما بين القطاعات بخصوص تطوير السياحة وغياب ثقافة السياحة في المجتمع؛

- تعتبر الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2030، مرحلة الالتفاتة الجدية من قبل الدولة لقطاعها السياحي، بغية النهوض به وترقيته وجعله في مصاف القطاعات السياحية على الأقل للدول المجاورة، وهذا بوضع إستراتيجية جديدة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، على فترات مختلفة على المدى المتوسط 2015 و المدى الطويل 2030 ، والذي يعتبر أحد أهم المخططات التنموية السياحية التي وضعتها الجزائر، ليس فقط من خلال حجم الموارد المخصصة لها، وحجم الطاقة الفندقية المخطط الوصول إليها، وإنما كونه خطة تسويقية طويلة الأمد، رغم تجميد معظم المشاريع السياحية المخصصة لهذا المخطط، وخاصة القرى السياحية والتي كان ينتظر منها الكثير لتنمية القطاع السياحي.

- **مقترحات الدراسة:** انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة مراجعة أسعار الخدمات السياحية المقدمة، إذ تعرف أسعار هذه الأخيرة غلاء فاحشا في الجزائر، كأسعار الإيواء المطاعم، هذا ما يثقل كاهل السائح الجزائري في تحمل هذه النفقات، وبالتالي العزوف على التنقل بين أرجاء الوطن لغرض السياحة والراحة، أو التفكير في تغيير الوجهة السياحية إلى دولة أخرى؛

- تسهيل إجراءات دخول السياح الأجانب إلى الجزائر، من خلال تفعيل العلاقات الخارجية مع دول العالم المختلفة ، خاصة الدول العربية التي تعتبر سوق سياحية واعدة، مثلما هو معمول به في السوق الأوربية المشتركة، حيث أن أكثر من 80 بالمائة من تدفقات السياح تتم داخل المنطقة نفسها، بالإضافة إلى إلغاء التأشيرات ورفع الحواجز و تسهيل حركة السياح الأجانب؛

- إنشاء بنك تمويل الاستثمار السياحي، من أجل تشجيع الاستثمارات السياحية، والعمل على منع توقف هذه الاستثمارات، من خلال التكفل التام للدولة بتهيئة مناطق التوسع السياحي، وإنشاء قروض بنكية ذات امتيازات خاصة بالقطاع السياحي، مما يساهم في زيادة الهياكل السياحية ورفع طاقة الإيواء وزيادة عدد السياح، وبالتالي المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة المداخيل بالعملة الصعبة، وتوفير مناصب شغل؛

- وضع هيئة لمراقبة النوعية في القطاع السياحي، بواسطة منحها صلاحيات واسعة ؛

- إنشاء مراكز لتكوين اليد العاملة في القطاع السياحي، وكذا إدراجها ضمن المنظومة التربوية؛

- إنشاء قاعدة معلومات وبيانات إحصائية متطورة عن السياحة الجزائرية، تكون على درجة عالية من الثقة والحداثة، وتشمل جميع أنواع الأنشطة السياحية، والتي بدورها تساهم في تسويق وجهة الجزائر السياحية؛

- العمل على وضع إطار قانوني يحكم النشاط السياحي من مختلف الجهات، وهذا من خلال تنظيم العقار السياحي، وتحديد أماكن التوسع السياحي، بالإضافة إلى تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بدقة ؛
- العمل على تكثيف الإشهار في الداخل والخارج، باستعمال كافة الوسائل المتطورة في هذا المجال، وخاصة شبكة الانترنيت، وتكثيف جهود مكاتب السياحة في الخارج؛
- توفير الأمن : إذ أن القطاع السياحي حساس جدا بهذا الجانب، و ذلك من خلال توفير الأمن الداخلي، حيث يشعر السائح سواء كان محلي أو أجنبي بأنه في آمان مع أغراضه وممتلكاته، إذ تعرف الجزائر حاليا انتشار آفات اجتماعية خطيرة، كالسرقة و السطو على الأفراد وسرقة الأطفال، هذا يهدد السائح في أمنه وراحته، و بالتالي يهدد السياحة الجزائرية؛
- توفير وسائل النقل والمواصلات المريحة، لتسهيل تنقل السياح بين المناطق السياحية المختلفة، وتنشيط الرحلات الجوية الداخلية، إذ تتمتع الجزائر بمساحة واسعة ما يجعل السائح يتحمل مشقة وعناء التنقل بين أرجاءها، بالإضافة إلى مراجعة أسعار الرحلات الجوية الجزائرية، التي تعتبر من بين الأغلى في العالم؛
- العمل على التحسيس بأهمية ودور السياحة في الاقتصاد الوطني، من خلال إشراك المجتمع المدني في وضع دعائم سياحية قوية، لأن المجتمع المدني قد يمتلك نظرة أعمق أو على الأقل تكميلية لنظرة الدولة.
- يجب متابعة انجاز واستكمال مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في الوقت المحدد لتطوير القطاع السياحي، نظرا للتأخر الكبير في إنجاز مشاريع هذا المخطط.

قائمة الهوامش:

[1] أحمد ماهر: تنظيم المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص: 20.

[2] زيد منير عبوي: فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003،ص:167.

[3] Pierre PY : Le tourisme, Un phénomène économique, Ed, Les Etudes de la Documentation Francaise, 1996, P: 5.

[4] ماهر عبد العزيز: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص:21.

[5] صلاح الدين عبد الوهاب: نظرية السياحة الدولية، دار الهناء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص: 23.

[6] ماهر عبد العزيز: صناعة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص:23.

[7] مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، ط 1، مؤسسة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص:41.

[8] ماهر عبد العزيز: صناعة السياحة، مرجع سبق ذكره ، ص: 26.

[9] صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص:20.

[10] بودي عبد القادر: أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 47.

[11] الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص: 1.

[12] محمد الهادي لعروق: أطلس العالم والجزائر، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2002، ص:12.

[13] الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص ص: 3-5.

[14] Marc Cote : L'Algerie paysages et ptrimoines, medeas plus, Algerie, 1996, p:16.

[15] Ministère de Tourisme:sept sites algeriennes figurant patrimoine culturel de l'uniesco, 2005, p: 21.

[16] الدليل الاقتصادي والاجتماعي: المؤسسة الوطنية للإشهار، 2002، ص 348.

[17] وزارة تهيئة الإقليم: البيئة والسياحة، ج 1، الجزائر، 2012، ص 48.

[18] الوكالة الوطنية للدراسات السياحية: الاستثمار والشراكة في الجزائر، 2015، ص 15.

[19] عبد الطيف بن أشنهو: عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق ، 1999 – 2015، الجزائر، ص 14.

[20] المرجع السابق، ص: 19

[21] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)،الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008، ص :56.

[22] مسعود مجيطنة، معوقات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول الدولي حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية "،الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ،الجزائر، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009،ص:11.

[23] محبوب بن حمودة و، بن قانة إسماعيل: أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 05، 2007، ص: 64.

[24] تبري يوسف: معوقات السياحة في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول الدولي حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية " ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ،الجزائر، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009 ، ص: 7.

[25] بولعيد بعلوج: معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص: 71.

[26] تبري يوسف: معوقات القطاع السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[27] المرجع السابق، ص:11

[28] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)،الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008، ص: 53.

[29] نبيل دبوز: مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مع الإشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص :15 .

[30] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008، ص:18.

[31] ياقوت أمينة مختار: كيفية اجتذاب أسواق جديدة للسوق المصرية، مجلة البحوث السياحية، وزارة السياحة المصرية، عدد ديسمبر 2008، ص:13.

[32] http://reports.weforum.org/global-competitiveness/

[33] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، مرجع سبق ذكره، ص:8.

[34] مصطفى أحمد السيد: الموارد البشرية العربية، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 30، القاهرة، مصر،2000 ، ص: 85.

[35] وثائق متعددة من مركز الجزائر للدراسات والإعلام .

[36] فؤاد عبد المنعم: التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات، الطبعة الأولى، عالم الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2004، ص: 22.

[37] وثائق متعددة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[38] ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص: 203.

[39] حالد كواش: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 125.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

I- الكتب

- أحمد ماهر، تنظيم المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر،2000.
- زيد منير عبوي، فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- فؤاد عبد المنعم، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات، الطبعة الأولى، عالم الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2004.
- صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004.
- صلاح الدين عبد الوهاب: نظرية السياحة الدولية، دار الهناء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992.
- عبد الطيف بن أشنهو: عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق ، 1999 – 2013، الجزائر.
- ماهر عبد العزيز: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- محمد الهادي لعروق: أطلس العالم والجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2002.
- مصطفى أحمد السيد: الموارد البشرية العربية، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 30، القاهرة، مصر، 2000.
- مثنى طه الحوري وإسماعيل علي الدباغ:مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة النشر والتوزيع،الأردن، 2001.

II – الأطروحات و الرسائل الجامعية والمجلات والملتقيات.

- بودي عبد القادر: أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي السياحة بالجنوب الغربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- بولعيد بعلوج: معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
- تبري يوسف: معوقات السياحة في الجزائر، المتقى العلمي الثامن حول الدولي حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية " ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009.
- خالد كواش: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- محبوب بن حمودة وبن قانة اسماعيل: أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 05، 2007.
- مسعود مجيطنة : معوقات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، المتقى العلمي الثامن حول الدولي حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية " ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ،الجزائر، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009.

– نبيل دبوز: مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مع الإشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

– ياقوت أمينة مختار: كيفية اجتذاب أسواق جديدة للسوق المصرية، مجلة البحوث السياحية، وزارة السياحة المصرية، عدد ديسمبر 2008.

III – الدوريات و القوانين والتقارير والدراسات.

– الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989.

– الوكالة الوطنية للدراسات السياحية، الاستثمار والشراكة في الجزائر،الجزائر، 2015.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

– مركز الجزائر للدراسات والإعلام.

– وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)،الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008.

– وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008.

– وزارة تهيئة الإقليم، البيئة السياحة، ج1، الجزائر، 2012.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Marc Cote: L'Algerie paysages et ptrimoines, medeas plus, Algerie, 1996.
- Ministère de Tourisme: sept sites algériennes figurant patrimoine culturel de l'uniesco, 2005.
- Pierre PY: Le tourisme, Un phénomène économique, Ed, Les Etudes de la Documentation Francaise, 1996.

-http://reports.weforum.org/global-competitiveness/